





رسالة في بيان الحكم الشرعي

الفراكه البدرية في الاقضية الحكيمة  
مؤلفه : ابن الفرس شمس الدين محمد بن  
بدر الدين محمد



تعلیق مبارک

2 مدد العبدی عند اللہ العزیز  
عن عمر

1



البرقوت ان یفتی بزمی من المقام  
قلیة العبدی عند اللہ العزیز  
والمعروف بالبرقوت ان یفتی بزمی من المقام  
قلیة العبدی عند اللہ العزیز



191



میدان تیسفیلانی  
میدان تیسفیلانی  
میدان تیسفیلانی

Süleymaniye U. Kütüphanesi  
KİTAP ARCA ZADE  
HÜSEVİN PAŞA  
Yeni  
Kütüphane 191

140



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين ربنا  
 أما بعد حمد الله الذي اذا قضى لطف ولا معقب لما حكمه والصلوة  
 والسلام على رسوله المبعوث بحكم الدعوى الى الحق ومعظم  
 الحكم احمد العالمين محمد المجود في جميع اقواله وافعاله وعلى العامة  
 والخاصة من اصحابه وآله فقد كنت ابتليت بسئس من الحكم قبل  
 التصور وكنت لذلك ان اخذ بخط وافر من الهدر والنفور  
 الى ان توجه الفكر بتوفيق الله سبيبه الى تحصيل بعض الفرض  
 من هذه البقا ومن اجل النعم في النظريات الشرعية الرهام الصواب  
 فنظمت بعض البينين ضبطا لاطراف القضاء بالحكمة و  
 جمعا لابواب الحوادث الشرعية ورتبت فصول هذه <sup>التعليقية</sup>  
 المباركة على النسق الذي اتفق في النظم لبناب التأصيل  
 التفرع في الترتيب ويطابق القصد الجور من حيث وضع  
 التبويب والي الله المرجع من هول قضائه واسأله انعام  
 النعمة بالهام شكر نعمائه • **البينان** •

اطراف

اطراف كل قضية حكمية • ست يلوح بعدها التحقيق  
 حكم ومحكوم به وله • ومحكوم عليه وحاكم وطريق  
**الفصل الاول في الحكم** الحكم يقال على معان بالاشتراك اللفظي  
 الاول السناد ايم الى آخره ايجابا وسلبا الثاني ادراك ان النسبة  
 واقعة او ليست بواقعة الثالث خطاب الله المتعلق بافعال  
 المكلفين بالاقتضا والتحجير او الوضع الرابع اثر الخطا الثابت به  
 كالواجب واوام والصحة والفساد وجميع المناسبات الشرعية  
 عن الاسباب الشرعية المعنى اللغوي الذي هو الفصل <sup>البيت</sup>  
 والقطع على الاطلاق السادس بمعنى الحكمة السابع قضا القاض  
 وهو المقصود بالذات ههنا ويعرف بانه الزام في الظاهر على  
 صفة مختصة باحرظن لزومه في الواقع شرعا والمراد بالالزام  
 في التعريف المذكور التقرير التام سواء كان الجاء الى فعل او ترك  
 او اظهر ثبوت معنى الى غير ذلك فهو في التعريف بمنزلة  
 الجنس وقولنا في الظاهر فصل عما الزم به الشرع في نفس  
 الامر يدرون القاضى لان ذلك الزام راجع الى المعنى الذي



هو خطاب الله وقولنا على صفة مختصة فصل عن مطلق الالتزام اذ  
المعتبر ههنا الالتزام بالصفة الشرعية كالرقت وحكمت وقضيت  
وانفذت عليك القضاء واقول له ثبت عندي موضع نظير  
وسياتي بيانه ان شاء الله تعالى وقولنا بامر طين لزومه في الواقع  
شرعا فصل عن الجور والتشهي وما في معنى ذلك ومعنى في الظاهر  
في الصورة الظاهرة والاشارة بذلك اشارة الى ان القضاء  
مظهر في التحقيق للامر الشرعي لا مثبت له وما يفهم عن الحقيقة  
من ان القضاء مثبت واخذ من قول الامام رحمه الله عليه بنفوذ  
القضاء ظاهرا وباطنا في العقود والفروج بشهادة الزور  
فغيرهم قاصر اذا الامر الشرعي في مثل ذلك ثابت تقدير او القضاء  
يقرر في الظاهر لان القضاء اثبت امر الم يكن وقد يجعل المعدوم  
موجودا او الموجود معدوما بالاعتبار الشرعي ولهذا قالوا بوجود  
الله قول حكما في الحاق نسب المشرقية بالمفترق واكتفى لذلك بالعمل  
والتقدير بالامكان واجري الممكن مجري لواقع والتسبب الملقى الى ذلك  
التقدير والاعتبار لزوم الفاعل على تقدير اعتبار الاصل والعش

على الظاهر

على الظاهر في مسئلة المشرقية التسبب في هلاك الولد بانتفاء  
النسب من الوالد وقد وجد العقل المفضل الى تقدير النسب وثبوته  
فقد يراد قول مع امكان العقل فضلا عن العادة اولى من التسبب  
في الهلاك بانتفاء النسب من الكاسب وفي القضاء على وجه  
المذكور جعل قضاء القاض عوضه للنقض المستلزم لمفاسد نفو  
جبهها او هائم العامة وجريان ذلك العقد او الفسخ ممكن في  
الواقع ويستوضح لذلك بان الشهود اذا رجعوا بعد الحكم  
ضمنوا ولم ينقض ولا يخفى ان الرجوع عن الشهادة غير بعيد  
من شهادة الزور ولهمذا الرجوع بعد الحكم الباطل سقط والمرد  
بالاخر في التعريف مورد القضاء ومتعلقة وهو به وبصدق على جميع  
افراد من فعل المحكوم عليه او تركه او ما يقع عليه فعلة من ارتفاع  
التأديب في حد او تنزيه اوالة ازهاق في حد او قصاص او تنزيه  
معنى في محل قابل له شرعا كالعتق والرق والحبيبة ومالك الرقبة  
ومالك اليد الى غير ذلك والمراد بالظن ظن من له اهلية لذلك  
ومعنى في الواقع في نفس الامر ولم يبق بظن الملزم لانه قد يكون



مقلدا محضاً والعبرة أنما هي لظن المجتهد الذي هو المضاف فان قيل  
 هذا التعريف غير منعكس يخرج القضاء بقطعي فلا يكون جامعاً كما  
 اذا قضى بأجوبة مثلاً اجيب بان لا بد للقاضي في كل قضية حكيمية من  
 الظن فلا يتصور القطع المحض فقط لان الظن حاصل لا محالة اما في  
 المقضية او متعلقه او في طريقه او في متعلقها وهذا باب واسع •  
 فليتبين ونوضح انا نقول في اذ اقصى بعلمه في عبء بالمتفق الاعتناق  
 وان ثبت اثره بالشعر قطعاً في المتفق انما يكون ذلك في نفس  
 الامر اذ اوجد من الاهل في المحل اما في النسبة الى القاضي في خصوص  
 شخصية فلا يمكن القطع بذلك يجوز تقديم الاعتناق في هذه الصو  
 رة او ان المتفق لم يصح ملكه للمعتق او يكون حراً الاصل الى غير ذلك  
 من الاحتمالات التي وان بغدت ينتفي معها اليقين هذا اذا اريد  
 بالقطعي في الايراد اليقيني او ما هو اعظم منه ومتى كان الظن به غالباً  
 والافلايرد وكذا الايراد اذا قلنا المراد بالظن في التعريف ما هو اعظم ليصدق  
 بالقطع فيقال في المقطوع به انه مضمون فان الفقهاء يمتثلون في  
 مثل هذه الاطلاقات التي انهم يطلقون العلم ويريدون الظن واما الثبوت

فقد

فقد قال علماء ونا قول القاضي ثبت عند الحكم ووقف المتشككين والمو  
 ثقين الآن على ان الثبوت ليس حكم بدليل تقسيم الثبوت الى ما اقترن  
 به الحكم وما كان مجرداً بدليل قولهم في التسجيل ولما ثبت عنده حكم  
 والتعارف في غير ذلك مختص بل نسبة من حيث ذلك الاستعمال  
 الى جميع المذاهب واحدة كما هو ظاهر وقد فصل بعض المتأخرين فقال  
 ما معناه ان الثبوت ان وقع على السبب لا يكون حكماً كما اذا قال ثبت  
 عند جريان العقد بين المتعاقدين فان وقع على السبب لا يكون حكماً  
 كما اذا قال ثبت عند ملكه كذا وهو قول متوجه لو تم وجهه ولكنه  
 لا يتم بيانه لان كلاماً من السبب والسبب اذا كان له صلاحية الدخول  
 تحت الحكم والثبوت له صلاحية ان يكون حكماً فما وجه التخصيص والوجه  
 في الثبوت ان يقال ان وقع الثبوت على مقدمات الحكم او بعضها فليس  
 بحكم والا فهو حكم ومثال ذلك ان الدعوى اذا حصلت عند القاضي  
 في عقد بايع وكان المقصود من تلك الدعوى في تلك الحادثة انما هو  
 للمشتري على البائع بالملك في العين المبيعة وقال المسجل عند القاضي  
 جريان العين في ملك البائع ويده الى حين البيع والعار المتعاقدين

المتشككين



او ان المبيع مقدور التسليم او ان العقار بالقصفة المستوفى للاستبدال  
 ان التيسيم لا مال له سوى هذه العين في غير هذه الصورة لا يكون الثبوت  
 والحال ما ذكر حكماً وهو ظاهر لا تربي انهم يترقبون الحكم عند ذلك ويحلون  
 الثبوت مقدرة الحكم في مثله والتحقيق ان التعارف بالبينة عليه يمنع من  
 حمل الثبوت على الحكم في الغالب واذا احرز ان الثبوت في الاصطلاح الذي  
 يخاطب به الموثقين غير الحكم وهذا هو المتبادر عند الاطلاق بواسطة هذا  
 التعارف وقد يراد به الحكم كما ذكره علماءنا فقد صار له استعمالان احدهما  
 الحكم والثاني يحتاج الى تعريف يضبطه وتفسير يكشف عن حقيقته فنقول  
 ان المعنى الذي يقوم بنفس القاض من اعتبار مقدمات القضاء المستوفى  
 لتوجيه شرط حصولها عنده لطريقها او اعتبار بعضها والا وجران يقال  
 الثبوت المجرد اعتبار القاض مقدمات الحكم او بعضها والحاصل ان الطريق  
 في العمل بالثبوت اذا ورد على القاض في حادثة طريق العمل بالمشتركة اللفظ  
 في حمله على احد معنيين اذا تضحى عنده ان القاض الاول اراد به الحكم حمل عليه  
 والا فيحمل على المعنى الآخر الذي هو الثبوت المجرد وفي معنى قول القاض ثبت  
 عندي قوله صح عندي فان قيل ظاهر ان قول القاض ثبت عندي دائماً حكم

ممن اين

فمن اين هذا التفصيل وان الثبوت لمعنيين فاجواب ان الثبوت  
 اطلقه علماءنا بالمعنى الثاني المذكور ههنا الذي هو غير الحكم ويدل على ذلك  
 لو كان احدهما انهم قالوا في دعوى الرد بالعيب وذكر ارفاهه انه اذا حكم  
 ظاهراً فلا بد لصحة الدعوى به من ثبوت قيام ذلك العيب بتلك العين  
 حال الدعوى وذلك من غامضات كصل الشارح فيه بعد ذلك عند القاضي  
 والثاني انهم ذكره في الحكم بالعقار انه يشترط له ان يثبت بالبينة عند القاضي  
 ان العقار في يد المدعى عليه وليس معنى الثبوت في هذين الموضعين هو  
 الحكم ولا معنى له الا ما ذكرناه فليتأمل فلا يكفي في ذلك تضاد قسميها وكذا  
 كتاب القاضي الى القاضي ثبوت الحكم بالبينة فانه ليس حكم كحاضر جوابه  
 واما فعل القاضي هل يكون حكماً او لا قال بعضهم قد يكون فعلة حكماً واستدل  
 لذلك بما يؤول منها تزويج القاضي الصغير والصغيرة حيث لا يكون لهما خيار  
 البولي على احدي الروايتين من الامام رحمه الله وجه الاستدلال ان الفعل  
 الذي هو التزويج لو لم يكن حكماً لثبت لهما الخيار كما ثبت في تزويج العم ومثلاً  
 يعرف القاضي في مال التيسيم فانه لا يضمن اذا تلف المال كما اذا اقرضه المتي  
 فتلف ماله او مات مفلساً ولو لم يكن الفعل الذي هو الاقراض حكماً



لضم القاضى والقضاب ان فعل القاضى لا يكون حكماً والجواب  
 عن هذه الاستدلال منع الملازمة بين انتفاء الخيار وكون فعل التزويج  
 حكماً وانى يكون ذلك والخيار منتف في تزويج الاب والجد وفعلهما التزويج  
 ليس حكماً قطعاً فلو كان انتفاء الخيار ملزوماً لكون التزويج حكماً كان تزويج  
 الاب والجد حكماً باطلاً وكذا الكلام في انتفاء الضمان بل اجلي لان الامانة  
 غير ضامنين لما تعلق في ايديهم بدون التعدي كما اذا وقع المودع الوديعة  
 الي زوجة المحفظ فسلكت حيث لا يضمن ولا يكون فعله ذلك حكماً بل لو  
 اعه المودع باطفظ في بيت من داره معين فحفظها في بيت آخر مساو له  
 لم يضمن اذا تلفت ومما يدل على ان فعل القاضى ليس حكماً قولهم فيما اذا  
 وقف على الفقر او فاعطى القاضى قريب الواقف الفقير راتباً من غلة ذلك  
 الوقف فجاء قاض آخر كان له التصرف في الغلة على غير ذلك الوجه وله صرف  
 ذلك الراتب بعينه بغير ذلك القريب ولو كان فعل القاضى حكماً لم يكن  
 للقاضى الثانى ذلك لانه فيه نقض حكم الاول والتحقيق ان فعل القاضى لا يكون  
 حكماً والوجه لذلك ان الحكم يستدعي مقدماً له الشرعية كالتدويج والوجه المطا  
 بها ونوابح ذلك والشئ وجود مقتضى الحكم وانتفاء الموانع وفعل القاضى

في الغالب

في الغالب لا يستدل ذلك فان وقع فعل القاضى من طريق الحكم المعبرة  
 باستدعائه في الجملة وباب الامكان واقع فلقول يكون حكماً والحال ما ذكر  
 مساع ونفرض ذلك صورة وهي ادعى عليه ايداع عين هي في يده الآن  
 وطالبه بالسترادها وهو محقق فاقام المدعى البيضة بذلك وان الوديعة هي هذه  
 العين التي في يده فاستوفى القاضى ما لا بد للحكم عنه واخذ العين من يد المدعى عليه  
 ودفعها للمدعى فلما بعد ان يكون هذا الفعل حكماً والمنظر فيه محال واما  
 التنفيذ فالاصل فيه ان يكون حكماً اذ من صيغ القضاء قول القاضى  
 انفذت عليك وقالوا اذا وقع اليه قضاء قاض امضاه بشروطه المذ  
 كورة في كتب الفقه وهذا هو التنفيذ الشرعي في الاصل ومعنى رفع اليه  
 اي حصلت فيه حضومة شرعية من مدعى على خصم لا على الصفة التي يرفع بها  
 الآن فاذا حصل التنفيذ على هذا الوجه فهو حكم والاصل ان الحادثة الشخصية  
 الواحدة يجوز شرعاً ان يتوارد عليها الاحكام المتعددة المتفقة في الحكم  
 الشرعي وهو حكم المسئلة المذكورة في الفقه الذي هو مورد الحكم الذي هو  
 القضاء والظاهر ان هذا الاصل اجماعى واما التنفيذ المتعارف الآن  
 فهو المستعمل غالباً ومعناه احاطة القاضى الثاني على حكم القاضى

مطلوب في التنفيذ

كتب



على وجه التسليم له وان غير معترض عنده ويسمى ايضا لانبر الثبوت  
والتنفيذ فيه **الفصل الثاني في المحكوم به** اعلم ان المحكوم به اقسام اربعة  
حق الله المحض وحق العبد المحض وما فيه الحاقا لثبوت حق الله غالب وما فيه  
الحاقان وحق العبد غالب والاول كذا الزنا والربح والخمر والثاني من عن  
التمثيل والثالث حدة القذف وحدة التهمة والرابع كالعصا والقرير  
على انتهاك حرمة المسلم بالشتيم وبكل تقدير فالقضاء باحد هاتين شرطه  
الطريق الموصلة اليه شرعا ولكن الطريق الى القضاء لا يعرف التلويح  
كانت طرعا فيقال مثلا قضى له بالادار وبالفرس بان يسلم له العين الطبيعية  
بان يقضيه دينة الى غير ذلك من الامور التي يتوجه بها القاضى شرعا وهذا  
هو الاصل في هذا الباب يعني التصرح بعين المحكوم عليه ثم تقوم في القضاء بالموجب  
توتعا وتنتهرا او هربا ثم هزلت حتى آل الامر الى ان يقول قضيت بالموجب  
من لا يعرف مدلوله في الاصل فضلا عن مدلوله في خصوص تلك القضية الشخصية  
ومن المستغرب ان رايت بعضهم يفرق بين الحكم بموجب ذلك وبموجب  
ما لا يشهد به الشاهدان على انفسهما والحال ان الاشارة بذلك انما  
هي الى المشهور به ولذا ذكر ما تكرر بالنظر الصحيح في امر الموجب بحسب الطاقة فنقول

هذا هو الوجه في القضاء

موجب

موجب الشيء ما اوجبه ذلك الشيء واقتضاه فالموجب والمقتضى في  
الاصل واحد وهو من الامور الازدواجية وهل معنى الحكم بالموجب هو  
الحكم بالمقتضى دائما فيكون المراد بالموجب في الحكم معناه الاصل او ما  
هو الاصل من ذلك محل نظر يظهر في سبيل ذكر الظاهر من السمع لا نهم واطلا  
قاتهم انه باق في هذا الباب على المعنى الاصل المذكور ولكن يلزم من بعض  
الصور ان الموجب في باب الحكم اعتم من المقتضى فيصدق الموجب  
بدون المقتضى في بعض صور القضاء وهو التحقيق وبيان انه لو باع مدبرة  
ثم حصل في ذلك التنازع والتداس عند القاضي الحق فاستوفى وحكم بموجب  
ذلك الحكم البيع فان ذلك الحكم يكون صحيحا ومعناه الحكم بطلان ذلك الشيء  
ومن المعلوم المحقق ان الشيء لا يقتضى بطلان نفسه فظهر ان الحكم بالموجب  
في هذه الصورة لا يكون حكما بالمقتضى فلا يكون الموجب دائما المقتضى  
ولو كان المراد بالموجب في هذه الصورة هو المقتضى لكان هذا الحكم باطلا لا  
معناه وكان للقاضي ان يفرق بين الحكم بصحة ذلك البيع ولا يمنع من ذلك  
ما فعله القاضي الخفي لانه على ذلك التقدير لا موجب للبيع عند الخفي يعني  
لا مقتضى له لان بيع المدبرة باطل عنده فلم يتوجه الحكم بمقتضاه اذ لا مقتضى له



ولأنه يقع ان يقال موجب هذا البيع عند الحقيقة البطلان ولا سبيل الى صحة هذا  
الحكم وهذا الاطلاق لا يحل الموجب في هذا البناء على ما هو اعلم من مقتضى معنى  
يصدق بدون في هذه الصورة وامثالها ومثله ما اذا وقف على نفخ الحكم  
القاضي الشافعي بموجب ذلك فان الحكم صحيح ومعناه الحكم باطل ذلك الوقف  
وليس للحق ان يحكم بصحة بعد ذلك ويصح ان يقال موجب هذا الوقف عند  
الشفقة البطلان ولولا ما ذكر من اعينة الموجب لم يصح هذا الحكم وهذا الاطلاق  
والصور لذلك كثيرة والحاصل ان للموجب هنا يصدق بالمقتضى ويصدق  
بدونه وصور المقتضى اكثر واغلب السمع الا فلهذا يتبادر ان الموجب دائما  
هو المقتضى وانما باق على معناه الاصلي من دون تغيير وعند التأمل والتحقيق  
وتبني السمع الاتهام به يظهر المعنى المذكور وهو تدقيق حسن حرر  
بنظر صحيح بمراجعة بعض المشايخ المحققين الذين بحثهم ويعتمد انظارهم  
وقد تبين الوجه في ان الله المصنف خير فان قلت لا بل معنى افردت  
الموجب بالتفسير في معناه الاصلي دون المقتضى وبقيت المقتضى  
على معناه الاصلي فحدثت بيني نسبة العموم والخصوص المطلق وهذا  
جعلت المعنى المذكور في اللفظين واحدا على هذا الخلق والحكم من التفسير

كما كانا

كما كانا في المعنى الاصلي فيصدق الحكم بالمقتضى على ما ذكرت من الصور  
فالجواب ان الاصلي في الالفاظ البقاء على المدلولات الاصلية ولا يصار  
الى زيادته المعنى او نقصه وتغييره في الجملة لا بدليل ودواع يدعوا الي  
ذلك وقد وجدنا في الموجب دون لفظ المقتضى اذ الاصطلاح  
الذي تخاطب به الموثقين والمشتريين في هذا البناء هو اللفظ الآخر  
فلينأمل واذا تقررت هذا فالموجب في هذا الاصطلاح عبارة عن  
المعنى المتعلق بحكم اضيف اليه في ظن القاضي شرعا من حيث انه يقتضى  
سواء كان ذلك الذي اضيف اليه ذلك المعنى اقتضى ذلك المعنى  
بذاته ام لا الا انه مضاف اليه ومتعلق به في الجملة ليدخل في ذلك  
ما تقدمت الاشارة اليه من الصور فاذا باع بيضا صحيحا فقط  
القاضي بموجبه بموجب ذلك البيع في هذه الصورة مقتضاه الشرع  
وهو خروج العين المبيعة من ملك البايع ودخولها في ملك المشتري  
واستحقاق التسليم والتسليم في كل من الثمن والثمن الى غير ذلك  
من مقتضيات البيع ولو ازمه ذلك المعنى المحكوم به المضاف الى البيع  
المتعلق به في ظن القاضي شرعا هو الموجب ها هنا وهو الذي



اقتضاه عقد البيع وأما الحكم بالموجب فيما إذا باع مدبرة فالحجب  
 فيه هو المعنى الذي يضيف إل ذلك البيع في ظن القاضى شرعاً وهو  
 كون ذلك البيع باطلاً ولكن هذا المعنى ليس هو مقتضى ذلك  
 كما هو ظاهر إذ البيع لا يقتضى بطلان نفسه ثم القضاء يقع على  
 جهة وجوه من حيث المقتضى به الا قول التصريح بعين الحكم  
 كما وقع التنبيه عليه في صدر هذه الفصل الثاني الحكم بالموجب  
 الثالث الحكم بالصحة الرابع الحكم باللزوم الخامس الحكم بالبطلان  
 ومعرفة هذه الوجوه بالكيفية تحتاج إلى تحرير النسب فيما بينهما فنقول  
 الحكم بالموجب اعتم الجميع لتحقيقه في جميع الوجوه لأن التصريح  
 بالمحكوم به حكم بالموجب وكذا الحكم باللزوم وذلك ظاهر وكذا  
 الحكم بالصحة والحكم بالبطلان على ما عرف تقريره في تفسير المصنف  
 في مسألة المدبرتين الحكم بالموجب وبين كل واحدة من القسم  
 نسبة العموم والخصوص المطلق وبين الحكم بالصحة والحكم بالبطلان  
 البطلان نسبة المباني بالكلية وهو غنى عن البيان وبين الحكم  
 بالصحة والحكم بالتصريح نسبة العموم والخصوص المطلق والاعتم

التصريح

التصريح إذ كلما صدق الحكم بالصحة صدق التصريح ولا ينعكس  
 الحكم لصدق التصريح فيما إذا حكم بالبطلان بدون الحكم بالصحة بل  
 بين المعنيين من العناد وكذا بين التصريح والحكم بالبطلان لصدق  
 في صورة التصريح بالبطلان وصدق التصريح بدون البطلان في  
 الحكم بالصحة ولا جاز أن يصدق البطلان ولا يصدق التصريح  
 لأن كلياً من الصحة والبطلان أو مفترقاً ما بين الحكم باللزوم  
 والحكم بالبطلان فنسبة المباني الكلية إذ لا شئ من باطل بل لازم  
 ولا شئ من لازم بباطل كما هو ظاهر وأما بين الحكم باللزوم والحكم  
 بالتصريح فنسبة العموم والخصوص المطلق والتصريح اعتم إذا لازم  
 دائماً تصريح وقد يصح في الحكم بالبطلان فينتفى لى اللزوم ما بين  
 اللازم والباطل من التضاد البين وكذا النسبة بين الحكم بال  
 للزوم والحكم بالصحة اعتم لأنه لا لزوم بدون صحة وتصدق  
 الصحة بدون اللزوم في العقود التي لا تكون لازمة وحرمانها  
 فائدة وهي أنهم قالوا القضاء بصحة الوقف لا يكون قضاء  
 بلزومه وتوجيهاً أن الوقف جائز غير لازم عند الامام لازم

حكم القضاء بصحة الوقف  
 ليس قضاء بضرورة



عندها فاذا قضى القاضى بصلته احتل ان يكون قضى بذلك على  
مذنبه ولا معنى للجواز هنا الا الصلة ولا يلزمها اللزوم فيحتاج  
في لزوم الوقف الى التصريح بذلك وفيه نظر وجهه ان الامام لم يقل  
بكون الوقف جازيا غير لازم مطلقا بل هو عنده لازم اذا اطلق  
بالموت او قضى به القاضى ولا شك ان القضاء بصلته الوقف  
قضاء بالوقف فيكون القضاء بصلته مقتضيا للزوم فلا يخفى  
الى التصريح بالزوم في القضاء فليتأمل والحاصل ان بين الموجب  
والبوق العموم المطلق والموجب هو اعم وكذا بين التصريح و  
الثلاثة الباقية والتصريح هو اعم وبين الصلة والبطلان و  
اللزوم والبطلان المبينة وبين الصلة واللزوم العموم المطلق  
والاعم الصلة قيل الحكم بالموجب يستلزم الصلة وهو  
مبنى وعلى تفسير موجب بالمقتضى وقد علمت ما فيه من الظاهر  
وعلى هذه القولة فالثابت بين الحكم بالموجب والحكم بالبطلان  
نسبة المبينة الكلية لوجهين احدهما ان الموجب اذا استلزم  
الصلة فقد انتفى البطلان بما بين الصلة والبطلان من التناقض

والثاني

والثاني ان الشيء لا يقتضى بطلان نفسه والمفروض تفسير  
الموجب بالمقتضى والوجه ما ذكرناه فاختر لنفسك ما كان الحق  
بالصلة على سبيل الاستقلال والقصد اليه وفيه نظر تقريره  
ان القضاء في حقوق العبادات ما هو لرفع الخصام والتزاع المانع  
بينهم في الطوائف التي يترافعون فيها الى القاضى بتقرير ذلك  
المعنى الذي هو فرض المسئلة وموضع التزاع في الطرفين من  
الخصمين ويستلزم لذلك التقرير التام الذي هو الحكم بالطريق  
الصلة الموصلة اليه من الدعوى والحجة وتوابع ذلك على ما هو  
مروى في موضعه ولا بد من التطبيق بين الدعوى والحجة  
والمقتضى به وهذا امر متفق عليه بين الحنفية والشافعية  
ومن المعلوم انه لا يقع التنازع المعتبر شرعا في الخصومات  
الشرعية بين الخصمين في صلة بهذا العقد وفاده وانما يحصل  
التنازع في آثار ذلك ومتعلقاته التي يدعى القاضى اليها  
القصد الى القضاء بصلته وانما المطلوب الشرع منه ان يقض  
يقض الدعوى وموضع التنازع وهو يعتبر اعتبار الصلة والقضاء



فالقاضي ان يقرر ذلك الاثر المتعلق بذلك العقد مثلاً  
 بعد اعتبار ذلك العقد صحة او فساداً فليتناً مل والحاصل  
 ان الوجه يؤدي الى ان القضاء بالصحة لا يصح على سبيل الاستقلال  
 والاصالة وانما يكون ضمناً فان امكن ان يقع التداي في ذلك  
 امكن والحال ما ذكر القصد اليه والحكم به **تقسيم** الموجب اما ان يكون  
 امر واحد او اموراً واذا كان اموراً فاما ان يستلزم بعضها  
 بعضاً اولاً والمراد بهذا الاستلزام ان ثبوت بعضها عند  
 القاضي يستدعي ثبوت البعض الآخر شرعاً بحيث لا يقبل  
 الانفكاك في الثبوت وليس المراد بالاستلزام الاستلزام  
 في الوجود مطلقاً لما يظهر ان احد الطرفين الذي يطلق عليه  
 الموجب قد يستلزم الآخر في نفس الامر ولا يستلزمه  
 في الثبوت عند القاضي ويقبل احدهما الانفكاك عن الآخر  
 في الحكم الذي هو القضاء فيمكن القضاء باحدهما دون الآخر ولم  
 يقبل الانفكاك في نفس الامر فهذه اقسام ثلاثة الاول  
 كون الموجب امراً واحداً والثاني كونه امراً يستلزم بعضها  
 بعضاً

والثاني كونه اموراً يستلزم بعضها بعضاً في الثبوت والثالث  
 كونه اموراً لا يستلزم بعضها بعضاً في الثبوت فاما القسم الاول  
 فمثاله القضاء بالموجب في الاملاك المرسلة والطلاق والعنا  
 اذا فرضنا انه لا موجب لذلك سوى ثبوت ملك الرقبة في  
 العين المدي والخلال قيد العصمة وثبوت الحرية في العبد وهذا  
 القسم لا كلام فيه اذا ذكر الموجب في مثل ذلك واضح الدلالة على المراد  
 قريب من المفتر والمصرح به اما اذا كان الموجب امراً يستلزم  
 بعضها بعضاً في الثبوت فذكر الموجب دال على جميعها فان النظر  
 الموصلة الى احدها موصلة الى البعض الآخر ضرورة الاستلزام  
 والاستتباع في الثبوت فلا وجه لاحمل الموجب على تمام تلك الامور  
 مثاله كفل للانسان بماله على آخر مطلقاً فطالبه في غيبة المكفول عنه  
 فهذه كفالة صحيحة عند علماء ائنا فاذا ادعى الدائن على الكفيل بدين له  
 على الغائب المكفول عنه وطالبه به بحكم الكفالة فانكر فاقام المدعي الحجة بالدين  
 فاستوفى القاضي الحنف وقضى بموجبه ذلك والموجب ههنا امر ان  
 لزوم الدين ذمة المكفول عنه ووجوب ادائه عن الكفيل بالطلب



والثاني مستلزم الاول في الثبوت فطريقة طريقه ولا يتصور انفكاك  
الثاني عن الاول في الثبوت اذ لا يمكن التنازع والتخاصم بين الدين  
والكفيل في الدين والمطالبة به مع قطع النظر عن المديون الاصيل ولا  
يثبت عند القاضي وجوب اداء الدين على الكفيل دون ان يثبت عنده  
شغل ذمة الاصيل بالدين فاذا قضى بالموجب في مثله فقد قضى بجميعه  
واقام القسم الثالث وهو ما اذا كان امورا لا يستلزم بعضها  
بعضا في الثبوت عند القاضي بل هي مما تقبل الانفكاك في الثبوت  
وان استلزم بعضها بعضا في الوجود وبالنسبة الى الحكم الشرعي  
المذهبي لا الحكم الذي هو القضاء فالموجب هو ما يحمل تفسيره  
الطريق الموصلة الى القضاء فاذا اردت ان يجمع تلك الامور حمل  
الموجب عليها وفسر بها ولا يوجب تلك الطريق بمعنى انها اذا ادت  
الى بعض منها معين تعين انه مقتضى به دون الآخر فللمخالف قول  
بحكمه على ذلك الامر الآخر ولا يكون الحكم بذلك البعض الذي ادت اليه  
الطريق وفسر به الموجب مانعا من الحكم بذلك الامر الآخر الذي  
يؤدي اليه الطريق على خلاف مذهب الحاكم الاول في المسئلة و

هو موضح

هو موضع نظر دقيق فليتنا مل ومثل ذلك كثيرة فمنها ما اذا ذهب  
ابنه وسلمه العين الموهوبة فالموجب ههنا امور منها خروج العين  
من ملك الواهب الى ملك الموهوب له ومنها ان الواهب لا يملك  
الرجوع في الهبة لان قرابة الولادة بل المحرمية من موانع الرجوع عنده  
ويملك الرجوع عنده الشافعي فمن الموجب عنده يمكن الواهب لولده  
من الرجوع فيما ذهب وان قرابة الولادة غير مانعة والامر الاول لا يستلزم  
الامر الثاني في الثبوت وان استلزمه بالنسبة الى الحكم المذهبي  
فيجوز التدايل في هذه المسئلة والتنازع من حيث انتقال الملك  
مع قطع النظر عن الرجوع وعدمه والطفلة عن ذلك بالكلية بخلاف  
ما اذا استلزم احد الامرين الآخر والسد عنه في الثبوت كما في وجوب  
اداء المال على الكفيل بالنسبة الى الشغل ذمة الاصيل حيث  
لا يتجوز قطع النظر عن الثاني في ثبوت الاول على ما تقدم تقريره فاذا  
قضى القاضي بموجب هذه الهبة في تفسير الموجب ومعناه ان النظر  
الموصلة الى الحكم فان ادت الى الجميع كان القضاء بالموجب نقضا بها  
كما اذا حصل الحكم بالموجب في ذلك عن تراج من حيث الانتقال



ومن حيث الرجوع على فرض وقوعه وحصل التخاصم في الامرين بطريق  
 الشرع عند القاضي الحنفى وقامت الحجّة لديه بالعقد والتسليم والرجوع  
 ففرض بموجب تلك الهبة فان الموجب شامل في هذه الصورة وليس  
 للمخالف الدخول فيما يتعلق بالرجوع وان كان التداي عند القاضي  
 الحنفى لم يرجح فيه على الرجوع بتقدير رجوع الواهب وعدم رجوعه  
 يعني لم يتعرض له في التداي على كلا الامرين كان قضاءه بالموجب مقتضياً  
 على الاول والاقل واذا رجع الواهب بعد ذلك ورفعت الحادثة الى قاض  
 شافى كان له الحكم بصدقه الرجوع وقد صارت هذه المسئلة حادثة وكنت  
 ما صورته ملك ولده وقضى شافى بالموجب نعم ان الواهب رجع  
 في هبته بعد الهبة والتسليم عدة طويلة والعين باقية في يد الموهوب  
 فرفعت الحادثة الى القاضي الحنفى واتصل به حكم الشافى المذكور وحكم  
 ببطلان الرجوع فحصل التنازع في ذلك بين اهل المذهبين وقال  
 القاضى الشافى حكم القاضي الحنفى باطل لاثني حكمت قبل بموجب  
 التملك ومن موجه عندي ان الواهب يملك الرجوع فيما وجب  
 والحكم في المسئلة الخلافية يجعلها وفاقية وليس للمخالف افعال

مذهب

مذهب فيها بعد ان سبق اعمال مذهب غيره وقال القاضى الحنفى الرجوع  
 حادثة مستقلة وجدت بعد حكم القاضى الشافى بعدة طويلة فكيف  
 يدخل تحت حكم وكيف يتعقل ان يسبق السيل المطر والخصا والزرعة  
 والولادة الاحبال وصارت المسئلة بذلك واقعة الفتوى هل  
 يدخل ملك الواهب الرجوع تحت حكم الشافى فيلغو حكم الحنفى لعدم  
 قبول المحل اذ شرط نفاذ القضاء في الحادثة عدم تقدم القضاء فيها  
 بما يخالف مذهب القاضي الشافى وهذا ارجاى ام لا يدخل فينفذ حكم  
 الحنفى ويبطل الرجوع واجيب فيها بانفسه الموجب وقد يكون اخر او اخر  
 وقد يكون امور اما القسم الاول فعن المسئلة بمنزل واما القسم  
 الثانى فان كان في حقوق العباد المحضة كما هم لنا اذ الهبة موجبه  
 خروج العين من ملك الواهب ودخولها في ملك الموهوب له وان  
 كان المالك يملك الرجوع اذا كان الموهوب له ولده عند الشافى ولا  
 يملك ذلك عند الحنفى والرجوع في هذه الصور باطل عند حمل الموجب في  
 بيانه على الطريق الموصلة للحكم وهي الدعوى فان كان التداي عند القا  
 ليس الا فيما يتعلق بانتقال العين من ملك الواهب الى ملك الموهوب له



اقترع قضاء القاضى بالموجب على ذلك ولا يتعدا الى غيره فلا يكون  
 بعض الموجب حكوميا به ويكون الواهب يملك الرجوع او لا يملكه كما  
 ان القاضى الاول لو كان حنفيا والحال ما ذكر ثم رجع الواهب كان  
 للقاضى الثاني قضاء بصفة الرجوع وليس للقاضى الحنفى ان يقول  
 قضيت بالموجب ومنه ان الواهب لا يملك الرجوع فكذا اذا كان القاضى  
 الاول سنيا فاما كان للقاضى الحنفى القضاء ببطلان الرجوع فالطريق  
 في مثل ذلك هي التي تفسر الموجب وتبين المراد به والاصل في هذه  
 المسئلة وامثالها ان القضاء في حقوق العباد يشترط له الدعوى  
 والمخاطبة الموصلة له شرعا على وجه تحصل المطابقة فيه بين الدعوى  
 والجهة والمقضى به الا ما كان على سبيل الاستلزام الشرعى وليس  
 للقاضى ان يتبرع بالقضاء بين اثنين فيما لم يتخا صما اليه فيه وان حصل  
 بينهما التخاصم فيما له تعلق بذلك في الجملة والتبنيه لهذه الحقيقة  
 من اجل الفوائد وما يتصل بذلك سؤالا صورته حكم قاض حنفى بموجب  
 البيع في عبدة بشرط البراءة من كل عيب وبعدم الرد بعيب وان  
 ظهر مع العلم بالجلاف والحال ان المتبايعين لم يتخا صما عنده في عيب

ظهر

ظهر بالعبدة وانما حصل التدايى عنده في التبايع وقامت البيعة بحريها  
 العقد بهذا الشرط وللقضاء عادة بالحكم المذكور على هذا الوجه  
 المذكور فلو ظهر به عيب فخاصم المشتري البايع عنده القاضى الثاني  
 هل للثالث الحق بالحكم بالرد والحال ما ذكر انم يكون حكم الحنفى مانعا من  
 ذلك وهل يسوغ للحنفى ان يحكم بذلك كذا لك اذا ساع ذلك  
 هل يكون قضاؤه بعد الرد بالعيب قصديا او ضمنيا وهل القضاء  
 القضاء الضمني مانع من دخول المرافعة ام لا فاجيب ليس للحنفى  
 ان يحكم بذلك كذا لك ولا ان يحكم بعدم الرد بعيب وان ظهر والحال  
 ما ذكر من عدم الخضوع عنده في العيب واذا قضى بدون الطريق الموصلة  
 الى قضائه رد قضاؤه وللتا ففى على هذا ان يحكم بالرد بالعيب  
 وليس من معنى قول القاضى العالم قضيت بالبيع المذكور بالشرط  
 المذكور وبموجب البيع المذكور بالشرط المذكور اذا الشرط مقضى  
 بموجب ذلك البيع يجب التدايى الواقعة عنده فيه والحال ان البيع  
 مشتمل على ذلك الشرط فقوله بالشرط المذكور متعلق بالبيع لا با  
 القضاء نعم ان قول المسجل وبعدم الرد بعيب وان ظهر ظاهر في انه

ولم يحصل عيبه بخصومة في متعلق ذلك الشرط  
 بالاضافة انه قضى بموجب



لم يحصل بينهما خضومة في العيب ومن تمام الجواب على ما عرف مما تقدم  
 تقريره في امر الموجب ومن تمامه ايضا والقضاء اذا حصل على وجه منع  
 المحل الف قصديا كان او ضمنيا وليست هذه الصورة من صور القضاء  
 الضمني فان القضاء الضمني هو الذي لا يرد منه في القضاء القصدي  
 ومن الصور ما ذكره علماءنا في حيلة اثبات الدين على الغايب وهي  
 كيفيل عن غايب لاخر بما له عليه فاقام البينة على الكفيل برئته على الغايب  
 فاستوفى القاضى وقضى للدين على الكفيل باداء الدين فان ذلك يكون  
 قضا على المكفول عنه الغايب بالدين ضمنا وعلى الحاضر الكفيل  
 باداية قصدا واذا ابر الدين الكفيل من الكفالة بعد القضاء ويبرأ  
 يصير الدين مقضيا به على الكفيل واتصل بهذا الجواب ببعض الحنفية  
 فارتضاه غير انه ابدى حثا وهو ان قضاء القاضى الحنفى على ذلك  
 الوجه المذكور مانع للقاضى الشافعى من العمل بمذهبه في المسئلة  
 لانه حيث ما ذكر من الحكم السابق بالشروط ولكن من حيث ان  
 هذا البيع بهذه الشروط لزومه على المشتري مطلقا ظهر بالبيع عيب  
 اولم يظهر وهو كنه جتيد وجوابه ان ذلك المعنى الذي ذكره من جملة

ما يطلق

من غير ان يكون  
 من غير ان يكون

ما يطلق عليه لفظ الموجب وليس للقاضى ان يقضيه بدون الطريق  
 الموصلة اليه والمفروض انهما لم يتراضا الى القاضى متحابين في العيب  
 ولا طريق للقضاء بما ذكر الى ذلك فليست بر ومن امثلة ذلك ما اذا باع  
 حصته من بناء على ارض مختكرة وقضى القاضى الحنفى بموجب ذلك فاراد  
 الشريك ان ياخذ تلك الحصة بالشفعة ورفعت الحادثة الى قاض  
 يرى ذلك فله ان يحكم له بالشفعة على مذهبه ولا يكون حكم الحنفى السابق  
 المذكور مانعا للمحلل ولا يقال من الموجب ههنا عند الحنفى ان لا شفعة  
 للشريك في البناء دون الارض لانا نقول بموجب ههنا امران الاول  
 انتفاء الملك الى المشتري والثاني ان الشريك لا يملك الشفعة في  
 البناء والاقل غير مستلزم للثاني في الثبوت والحكم شرعا وبمقتور  
 انتفاكا عنه بالنسبة الى ذلك والمفروض ان الامر الثاني لم يقع فيه  
 عند القاضى الحنفى تداع ولا خضومة والظابط بجنس هذه المسئلة  
 معرفة ما ذكر من الاستلزام على جهة التحقيق وهو ليس الا بالنظر  
 الى القاضى بمعنى هل يمكن الحكم باحد الاخرين دون الاخرام لا وضعا  
 اذا قضى الحنفى بموجب التواجر بين اصلين فمات احد المتعاقدين

مطلق مع الحق من البناء على الارض  
 على التمكن

مطلق شفعة الشريك في البناء

مطلق ضابط مقيد

مطلق اذا مات احد التواجر بين  
 وهو اصل



كان للمخالف ان يحكم بعدم انفاسها بموتة او بموتها ولا يكون حكم  
 الحنفى مانعاً له لما ذكرنا ولو كان القاضى بموجب البيع في الشفعة مالكيًا  
 والقاضى بموجب التواجر شافعيًا كان للقاضى الحنفى ان يحكم ببطالان  
 الشفعة وانفساخ الاجارة اذا رفعت اليه الحادثة ومنها اذا قضى  
 الحنفى بموجب الطلاق وكانت المرأة مدخولاً بها وقد استتم مهرها كان  
 للقاضى الشافعى ان يحكم على المطلق المطلقة بالمتعة وليس للمطلق  
 ان يمتك في دفع حكم الشافعى عنه بحكم الحنفى بالموجب المذكور الآن  
 يكون قد حصل التدايى بينهما في المتعة عنده نعم ما ذكرناه من التزام  
 احد الاخرين في الآخر في الثبوت لا يستلزم ان يكون من الجانبين دائماً  
 بل قد يستلزم احدهما بعينه الآخر مع انه لا يستلزمه كحاق الاصيل  
 وثبوت الدين في ذمة الاصيل لا يستلزم في القضاء وجوب اداء  
 الدين على الكفيل وهذا خلاف خروج العين من ملك البايع ودخولها  
 في ملك المشتري بحكم عقد البيع حيث يكون الاستلزام من الجانبين  
 اذ لا خروج والدخول المذكوران احران كل واحد منهما بموجب للبيع  
 وكل منهما مستلزم الآخر في الوجود والثبوت جميعاً ولا جائز ان يحكم

بأحدهما

بأحدهما دون الآخر الا في البيع بالخيار للمشتري فانه يخرج المبيع من  
 ذلك البايع ولا يدخل في ملك المشتري على ما هو معروف في موضوع  
 تمافيه الخلاف **واعلم** ان ما حذر في تقسيم المحكوم به الى الموجب  
 وغيره على ما عرفت تفصيله ظاهراً بالنظر الى الصيغة عقود كانت  
 او غيرها وفيما سوي ذلك ربما يحتاج الى نظر آخر في آيل الثبوت  
 والاحكام ومواردها كثيرة الاشتباه عظمة الخط يعرف ذلك بها  
 الممارسة واعتوار الطوالت والمطرب هيتين عند النظارة ولم يذوق  
 لم يوفق ما قضى القاضى في حوادثه بالموجب وكانت المسئلة خلافية  
 فاما يعرف ما قضى به بعد معرفة مذهبه في المسئلة فالجهد يبين رايه  
 والمقلد فاما يقضى بذهب مقلدة فان اختلفت في مذهبه الاقوال  
 وكان من اهل النظر والتمحيص وهو المستقيم بالجمهور المقيده والشافعية  
 يستمونه صاحب وجه في المذهب فلهذا ايضا يرجع في معنى  
 الموجب في حكمه الى بيانه لكن على وجه لا يحدث فيه قولاً لا يخرج على  
 الماصول مذهبه والافضو المجتهد المطلق والمفروض خلافه واما  
 المقلد المحض فلا يقضى الا بما عليه العمل والفتوى في المذهب وعلى ذلك

مطلب حكم المقلد المحض







هل يكون جزئياً أو كلياً والصحيح المفتى به انه لا يكون قضاءً على الناس كافة  
وتسمي فيه دعوى الملك ودعوى وفق آخر هذا فيما يتعلق بحقوق  
واما المحكوم عليه في حقوق الشرع فهو من يستوفى منه سواء كان مدعي عليه  
ام لا كما تقدمت الاشارة اليه من ان حقوق الشرع منها ما يحتاج الي  
استيفائه والحكم به الي الدعوى كما في حد القذف والسرقة ومنها  
ما ليس كذلك كما في حد الزنا والسرقة ومنها ما ليس كذلك كحد  
الزنا والخمر واما ما يغلب فيه حق العبد فلا بد من استيفائه من  
الدعوى كما في حقوق العباد والمخضبة الآية في صورة واحدة يغلب فيها  
حق العبد يمكن استيفاء الحق فيها بدون الدعوى وهي مسألة  
ما اذا اساء احد الخصمين الادب على القاضي بان قال قضيت طلاق  
بالجور أو ارتشيت وما الشبه ذلك فان له تعزيره حسب المادة القضاة  
وهي مسألة نادرة خولف فيها الاصيل من وجهين احدهما ان  
القاضي فيها حاكم لنفسه والاصل انه لا يجوز له ان يقض لنفسه  
بل ولا على نفسه والاصل الثاني انه ما يغلب فيه حق العبد ولا يحتاج  
فيه الى الدعوى فان قلت الظاهر ان الغالب فيه حق الشرع قلت

ليس

ليس كذلك لانهم صرحوا بان للقاضي ان يعفو عن الخصم في ذلك وما  
يغلب فيه حق الشرع لا يدروا العفو ولا يسقط به كيف وحق القذف  
لا بد فيه من الدعوى وصرحوا بان لا يسقط بالسقاط المقذوف لما ان  
حق الشرع فيه هو الغالب **الفصل الخامس في الحاكم** الحاكم اما الامام  
او القاضي او الحاكم اما الامام فقد قال علماء وناحكم السلطان العادل  
ينفذوا اختلافوا في المرأة فيما سوى الحدود والقصاص ومسئلة  
الفاسق والجاهل معلومة وفي اهلية التصرف بهما نظروا ان كان لهما  
يتناولا ولهما على سبيل البحث فنقول العاين المحض ليس باهل القضاء  
وهذا هو الذي ينبغي ان يفهم عن الائمة المتقدمين وبيان ان المسائل  
الخلافية يعرف المراد بالحكم فيها من الحكم الذي بازيته وبضدتها تبين  
الاشياء واذا نظرنا الى فض النزاع وموضع الخلاف بيننا وبين الشافعية  
ظهر ما قلناه وذلك انهم يشترطون في اهلية القضاء الاجتهاد  
المطلق ونحن لا نشترطه واذا لم يشترط الاجتهاد فلا اقل من اعتبار  
التبس بالعلم والفقه والتأمل في الجملة ويشترط لهذا المعنى مسألة  
وهي انهم قالوا العالم اذا تعين للقضا واجب عليه قبوله وتقلده واذا



ترك انهم وما لم يتعين فالترك افضل وليت شعري اذا حمل كلام عليا  
 في اهلية القضاء على ظاهره وهوان الجاهل اهل فحق في صورة يتعين  
 القضاء حتى يجب عليه الدفول في القضاء فاجبه حينئذ للحل في الاهلية  
 على ما ذكر فلا يترتب تأهل بالعلم والفهم واقلة ان يحسن تعقل الحوادث  
 والمسائل الدقيقة وان يعرف طرق تحصيل الاحكام الشرعية من كتب  
 المذهب وصده وراي المشايخ وكيفية الايراد والاصدا وفي الوقايح  
 والدعاوي والمجسج وتوابع ذلك ولو ازمه وان يكون له في نفسه تحشم  
 وموقع ما في النفوس والآفلا ينبغي ان ينسب اليه من السلف  
 فضلا عن امام الائمة تجوز ولاية القضاء التي هي مناصب الاسلام  
 بعد منصب الامامة بعض السوقة الذين لا يعقلون صفات الامور  
 المعيشية فضلا عن كبارها قال في المختار الاول ان يكون القاضي  
 مجتهدا فان لم يوجد فيجب ان يكون من اهل الشهادة موثقاً به في  
 دينه وامانته وعقله وفهمه عالماً بالفقه والسنن وكذا كذا الفتى  
 فراه الله عن ايئتنا وما الحكم بشرطه ان يكون اهلاً للقضاء ويقضي  
 فيما سوي الحدود والقصاص واذا قضى في ديم خطأ بالدية على العاقلة

لم ينفذ

لم ينفذ ويقض بالنكول والاقرار ولا يحكم لأصوله وفروجه وزوجته كالقاضي  
 ثم القاضي تناقت ولايته وتنقيدت باعتبار الزمان والمكان والحوا  
 فاذا جعله السلطان قاضياً مدة كذا ينغزل بعض تلك المدة وليس  
 لقاضي بلدة او خطه ان يقضي في غيرها وهل العبرة في الاعد اخذ المدة  
 عليه فيه الخلاف بين ابن يوسف ومحمد وقد روي ان العبرة في ذلك  
 بخطه المدعي عليه وهو قول محمد وعليه الفتوى فاذا كان المدعي في  
 قاضي آخر واذا قال الامام للقاضي لا تقض على فلان ولا فلان ولا في  
 الحادثة الفلانية فانه لا يصير قاضياً في ذلك ونائب القاضي في زماننا  
 ينغزل بوزله وبموته فانه نائبه من كل وجه والقضاء من المناصب الدينية  
 التي يصح العزل فيها بسبب وبغير سبب ومسائل القضاء كثيرة جداً  
 وهذا المصنف لم يوضع لنقلها وانما وضع لذكر ما فهم وتحرر منها افاضل  
 سبيل التحقيق او على سبيل البحث مع التزام الاصول المتفق عليها  
 بينهم **الفصل السادس في طريق القاضي بالحكم** طريق القاضي بالحكم  
 يختلف بحسب اختلاف المحكوم به والطريق فيما يرجع اليه حقوق العباد المحضة  
 عبارة عن الدعوى والحق والحقبة والحقبة اقام البينة او الاقرار او اليمين او النكول

القاضي

طريق الحكم



او القسامة او علم القاضى بما يريد ان يحكم به او القرائن الدالة على ما يطلب  
 الحكم به دلالة واضحة بحيث تقتضيه في جنس المقطوع به فقد قالوا ظهر ان  
من دبر ومعه سكين في يده وهو متلوث بالدماء سريحا لكنه عليه ان لا يلقى  
ظاهرا فدخلوا الدار في ذلك الوقت على الفور فوجدوا بها انسانا مذا  
بوحا لذلك الحين وهو مخرج بدمايه ولم يكن معه في الدار غير ذلك الرجل  
 التي وجدته تلك الصفة وهو خارج في الدار انه يؤخذ به وهو ظاهر اذ لا  
 يعتري احد في انه قاتله والقول بان نفسه او ان ذلك الرجل قتله  
 ثم تسور الحايط فذهب الى غير ذلك احتمال بعيد لا يلتفت اليه  
 اذ لم ينشئ عن دليل فاما الدعوى فهي عبارة من قول مقبول  
 عند القاضى يعده قايله في الشرع طالبا حقا قبل غيره او دفعاً عن حق  
نفسه غير حجة فقولنا قول مقبول عند القاضى بمنزلة الجنس وقولنا  
 يعده قايله في الشرع طالبا افضل عن الشهادة فانه وان كان قولاً  
 مقبولاً عند القاضى الا ان الشاهد لا يعده كذلك في الشرع طالبا  
 وقولنا او دفعاً عن حق نفسه انما هو لدخول دعوى المعارضة  
 اذ في سماعها وجهان وقد رتب بعضهم تحتها والمدعى في المعارضة

لا يطلب

في دعوى القسامة  
 او في دعوى العلم

في دعوى القسامة

في دعوى العلم

لا يطلب حقا عند غيره وانما يطلب دفعاً عن حقه هذا اذا اراد  
 باطلاق الامر الوجودي اما اذا اراد به ما هو اعظم من الوجودي و  
 العددي فيستضي بالتعريف عن هذا القيد وقولنا غير حجة صفة  
 للقول وهو فصل عن عين الاستحقاق فانه قول مقبول عند  
 القاضى يعده قايله طالبا حقا ولكنه حجة فلما بتر من اخراجها من تعريف  
 الدعوى واعلم ان شرط القضاء واقع موقعة الشريعة وورود  
 على نفس الدعوى المسموعة شرفا الذي هو مطلوب المدعى من دعواه  
 ومناط الجواب من المدعى عليه وهو المعتبر عند تحلل النزاع وان يكون  
 ذلك الورود على سبيل المطابقة من غير زيادة على ذلك الا ما كان  
 على سبيل الاستلزام كما نرى في تحقيق بحث الموجب وان يكون الكل  
 هو الذي ادت اليه الحجة المعتبرة شرفا وشرط اعتبارها مطابقتها  
 لفرض الدعوى والحاصل ان الشرط حصول التوافق والتطابق بين  
 القضاء والمقضى به والدعوى والحجة في القضية الحكيمية وايضا ذلك  
 ان القاضى في حقوق العبادات يقضى بين الخصمين في الامر الذي نفا  
 فيه اليه الفصل بينهما ادما المختصة المعتبرة شرفا انما تكون بالدعوى

في دعوى القسامة



الصحيحة والدعوى انما يقضى بقضها المطلوب منها المذكور انفا  
وانما يكون كذلك اذا ظهرت له الحجة واعتبرت والحجة انما تعتبر اذا  
طابقت المدعى به كالقاضي في خصوص الحادثة التي رفعت اليه اما  
ان يقضى بتمام المدعى به فقط او بغيره او ببعضه او به وبزيادة  
عليه فان كان الاول وهو المدعى به من غير زيادة فهو المعتبر المطلق  
شرعا وهو الفصل بين العباد طلبا لتدارك دفعها للخصام  
والعناد وحيث وقع على وجهه بسبب المقضى به من الدعوى  
والحجة وتوابع ذلك وهذا هو المسمى بالطريق في باب القضاء  
وان كان الثاني وهو ان يقضى بغير المدعى به ففساده غنى  
عن البيان وان كان الثالث وهو ان يقضى ببعض المدعى به  
فهو اما ان يقبل التبعض والتجزئ او لا يقبله فان كان الثاني  
فالقضاء لغو لانه لا معنى له وعلى القاضي ان يستأنف القضاء  
بتمام المدعى به وان كان الاول وهو المدعى به يقبل التبعض فهو  
قضاء معتبر وعلى القاضي ان يكمل فيقضيه بالتمام لان المفروض و  
ضوح الحجة لتمام المدعى به وان كان الرابع وهو ان يقضى بالمدعى به

وزيادة عليه

وزيادة عليه فاما ان كان تلك الزيادة باستلزام كحاشيته غير  
حرية فالقضاء معتبر لان الزيادة ضرورة عند التأمل يظهر ان  
تلك الزيادة مدعى بها وان لم يحصل التصريح بذلك فان المطالب  
للكفيل باداء الدين بحكم الكفالة في تلك الصورة المتقدمة مدعى  
بشغل ذمة الاصيل بالدين في المعنى ضرورة وان كانت تلك  
الزيادة بدون استلزام فالقضاء بتلك الزيادة لغو لانه بدون  
الدعوى وبدون قيام الحجة له فليس يفصل فليس بشئ وبما  
قرناه يعلم معنى قولهم ان شرط نفاذ القضاء ان يصير الحكم  
حادثة اي في حادثة والمراد بالحادثة الخصومة الصحيحة والخصومة  
الصحيحة انما تكون بالدعوى الصحيحة من خصم شرعي على خصم شرعي  
ويعلم ايضا وجه قولهم في بعض الاحكام خرج خرج الاقضاء وما  
ذاك الا ما تقرر في باب القضاء من شروط اعتباره فاذا روي  
في بعض صور الاحكام فوات شئ من تلك الشروط قالوا خرج  
خرج الاقضاء لا يشترط في الطريق الى الحكم ان يكون بتمامه عند  
القاضي الواحد حتى لو ادعى عندنايب القاضي واقام البينة



ثم رفعت الحادثة الى مستنبيه صح ولما ان ينبي على ما وقع عندنا بيه  
 ويقض وكذا ان كان ابتداء الحادثة عند القاضي وانتهى وها عند  
 النايب فله ان يحكم ويكون ذلك معتبرا شرعا ويشترط لصحة  
 الدعوى حضور الخصم المدعى عليه ويستثنى من ذلك ما اذا كانت  
 الدعوى لاجل الكتاب الحكمي لان المسوق له غيبة الخصم فليكن بشرط  
 في الدعوى في ذلك حضوره والخصم اما اصيلا او وكيل او وارث  
 او وصي او من بينه وبين الغايب اتصال في المدعى به كما في مسألة  
 الكفالة التالفه او منصوب القاضي على القول المرجوح اما  
 الاصيل فظاهر واما الوكيل والعصى فيجعل الموكل والموصى واما  
 الوارث فبإثباته الشرح له عن الميت الموروث وكذا من بينه  
 وبين الميت اتصال وكذا المنصوب وفيه نظر واصول ائمتنا تأبى  
 جواز ذلك ولا معنى لجواز ذلك الا القضاء على الغايب نعم  
 الا ان يكون ذلك ضروريا كما اذا توجب القضاء على الخصم فاستدبره  
 المذكورة في موضعه فليست من شرط صحة الدعوى ان لا يسبق  
 من المدعى ما يناقض دعواه لا سيما في الصدق بين الشا

واللاحق

واللاحق حينئذ وقال ذلك اذا اعرأنا ان يقض دينه فنعلم  
 المأمور انه قضاءه عن امره وصدقه الامر وكان الاذن بالقضاء مشروفا  
 بالرجوع فراجع المأمور على الامر بالمال الذي صدقه على آية الله  
 بن في آراء الدين بعد ذلك وادعى على الامر المدعيون بدعيه  
 وان المأمور لم يقض شيئا وعلق على ذلك فقضى له القاضي  
 على الامر باداء الدين فاذا هم ادعى الامر على المأمور بما كان رجع به  
 عليه بحكم تصديقه فلهذا الدعوى مسموعة مع التناقض لان القاضي  
 اكدب المدعى الذي هو الامر فيما سبق منه من تصديق المأمور حيث  
 قضى عليه بدفع الدين الى الدين وله ان يرجع على المأمور ولا يكون  
 تصديقه آياه في الدفع الى الدين والحال ما ذكر مانعا له من الرجوع  
 عليه بالحال والشئ بالشئ يذكر فقد اعترف والتناقض في كثير من  
 المسائل التي يظهر فيها عذر المدعي ولا بأس بذكر ما حضر من ذلك  
 فمنها مسألة الاقرار بالرضاع فلو قال هذه رضيعتي نعم اعترف  
 بالخطأ فصدقته في دعواه الخطأ فله ان ينفرد بها بعد ذلك  
 وهذا مشروط بما اذا ثبت على اقراره بان قال هو حق او صدق

مطلقا التناقض في الدعوى  
 بغيره في مثل قبل

مطلقا الاقرار بالرضاع



او كما قلت او شتموا عليه بذلك شهودا وما في معنى ذلك من النيات  
اللفظي الدال على النيات النفساني واما اذا تكررت اقراره بذلك هل  
يكون التكرار ثباتا كانت واقعة الفتوى واختلف في ذلك المعصرون  
فمن مقتصر في ذلك على المنقول وان ذلك لا يكون ثباتا لفظيا دالا  
على النيات النفساني وانفقت في ذلك مباحث طويلة الذبول  
لا يحتمل هذه الاوراق ايرادها والعذر للمقر في رجوعه عن ذلك انه  
بما يخفى عليه فقد يظهر بعد اقراره على خطأ الناقل ومنها تصديق الوتر  
الزوجة على الزوجية ورفع الميراث اليها ثم دعواهم استرجاع الميراث  
بحكم الطلاق المانع من حيث تسمع دعواهم لقيام العذر في ذلك  
لهم حيث التصحى الحال في الزوجية وخفيت عليهم البينة و  
منها ما اذا استأجروا ثم ادخل ملكها على المورث وانما صارت الى المتأجر  
ميراثا من ابية اذ هو مما يخفى ومنها ان اذ امانت فقاسم الزوج  
الميراث ادخل انه كان طلقها ومنها ما اذا اختلفت المرأة من زوجها  
بحال ثم ادعت انه قد اباها قبل ذلك فتسمع دعواها وترجع  
ببدل الخلع ومنها ما اذا اشترى ثوبا مطويا في خراب او منديل او

غير ذلك

غير ذلك فلما نشره قال هذا متاع سمعت داعواه وقبلت  
بقيته فالله عوى مجموعة مع التناقض في جميع هذه الصور لموضع  
العذر على الراجح المقتضى به ومن المتاع من اعتبر التناقض فيها مطلقا  
فمنع سماع الدعوى اذا تقدم ما يناقضها الا في مسئلة الرضاع  
ومسئلة الكذب القاضى المدعى في المناقضات سابق لما قررناه وهل  
يشترط في صحة سماع هذه الدعوى ابد المدة عذره عند القاضي  
والتوفيق بين الدعوى وبين ما سبق او لا يشترط ذلك وكيف  
القاضي بامكان العذر والتوفيق موضع نظر وخلاف والذي ينبغي  
اشرط ذلك حتى ينفى ظاهر التناقض ولتسم الدعوى عن المعاض  
ومن شرط صحة الدعوى ان يكون المدعى به مما يحتمل الثبوت بان لا يكون  
مستحيلا عقلا او عادة فان الدعوى والحال ما ذكر ظاهرة الكذب  
في المستحيل العاري يقينية الكذب في المستحيل العقلي مثال الدعوى  
بالمستحيل العاري دعوى من هو معروف بالفقر والحاجة وهو يأخذ الكفاية  
من الاغنياء على اخوانه اقرضه مائة الف دينار ذهباً نقداً دفعة  
واحدة وانه تصرف في حال نفسه ويطلبه بقرينة لها فمثل هذه



الدعوى لا يلتفت اليه القاضي ولا يبال المدعى عليه عن جوابها  
 ومن شروط صحة الدعوى ايضا الشاغل لها على المطالبة ولا يشترط  
 خصوص هذا اللفظ بل الشرط صحتها على ذلك فاذا قال ادعى ان  
 لي قبله كذا وسكت واقتصر على ذلك لا تسمع الدعوى حتى يتم  
 فيقول واطالبه به واريد اخذه منه وان يؤديه الي وما الشبه ذلك  
 وفي المبسوط رجل ترك الدعوى ثلاثة وثلاثون سنة ولم يكن له مانع  
 من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن تدل  
 على عدم الحق ظاهر والمفني به في المذهب تعديل الشهود سرا وجهرا  
 في كل حادثة وان اكتفى القاضي بتعديل الشرحان ولا يعتد على ظاهر العدل  
 والذي قاله اللامع في ذلك انما هو كسب زمانه حيث كان الغالب  
 على اهل العدالة والحكم للغالب واما الآن فالتكوت اولي ولا يجوز  
 ان يشهد بحالهما بينه الا في الامور الستة فانه يعتمد فيها الشهادة التي  
 تفيد العلم او الظن الغالب حيث اجبره من يثق به وقد يفيد خبر الواحد  
 العلم اذا اختلفت به القرائن المحققة لمضمون الخبر كالاخبار بقدم زيد  
 مع ظهور امارات ذلك كتسارع الناس الى داره وما الشبهه وتلك

الامور الستة

والامور الستة النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي  
 واصل الوقف واما شروطها فليصح ان لا تسمع فيها الشهادة با  
 الاستقاضة والقاض اذا اتهم الشهود فله ان يفرقهم عند اداء الشهادة  
 وبسبب لهم ان كان ومضى كان فان اختلفوا اختلفا فارتاب منه  
 رد شهادتهم والافلا وتضميم المدعى عليه على التكوت انكار ولو قال  
 لا اقر ولا انكر فالراجح انه انكار ثم التخييف لا يجري في هذه الا في هذه القدر  
 في ظاهر الرواية ووجهه ان فيه حق العبد وان كان الغالب حق الله  
 الا ان هذه الغالبية ليست قطعية اذ من المجتهدين من غلب فيه  
 حق العبد مجوز ان يورث وان يعفى عنه والاستخلاف لا يجري  
 فيما لو اقر به ذوا اليد لاحدهما وقال الآخر لا بئته لي وارا تخليف  
 ذال اليد فانه لا يكلف في غير العبد لما انه لو اقر به والحالة هذه لم يعتبر  
 اقراره لما ان الحق ثبت فيه للمقوله او لا ولو ادعى عليه قيمة العبد  
 بحكم انه تلفه عليه باقراره به لصيره ساع له تخليفه انه ليس له عليه رد  
 قيمته لما انه لو اقر انه تلفه عليه بذلك الاقرار لزومه له القيمة هكذا  
 قالوا وينبغي تعقيب قولهم لم يعتبر اقراره بالحالة التراهنة اذ يمكن

مطلق شرط الوقف لا يقف  
 فيها الشهادة بال  
 الاستقاضة

مطلق التكوت الذي عليه انكار  
 لا عين في غير هذا القدر

مطلق ما جرى فيه الاستخلاف  
 لم يعتبر اقراره قتاله عتده في يد  
 رجل ادعاه اثنان فاقرب به

والمبسوط

من كذا

للمسألة

ووجهها



اعتباره في الزمن المستقبل كما اذا كان المقر له او لا قريبه فمات مختص  
ارثه فيه وانتقل الى ذى اليد بطريق البيع او الهبة او غير ذلك ولو اؤكل  
على الوارث ودعيته في التركة فحدها والتركه مستغرقة بالدين لا  
يستحق لانه لو اقربها لم يعتبر قراره ثم المدعى به اما مطلق عن السبب  
او مقيد به فالجواب في الاول على نفس المدعى به وذلك ظاهر كماله  
هذه العبد الذي في يده او مالا معيناً في ذمته ولم يذكر السبب في خلاف  
ما هذه العبد له وماله قبله او في ذمته هذا المال المدعى به ولا شيء منه  
واما اذا ذكر المدعى السبب فالصحيح المفتى به انه انما يخلف على الحاصل  
فلا يستحق انه ما باع او ما غضب او ما كلف او ما اطلق او ما استعار  
او ما استودع الى غير ذلك وانما يستحق انما يستحق قبله هذا  
الحال او ما بينهما بيع دائم الآن في هذه العين او ما يستحق عليه  
رد هذه العين او ما بينهما نكاح قلتم الآن في الحال او ما هي باين  
منك الآن بما قلت ومن المشايخ من فوض ذلك الى رأي القاضي  
العدل العالم على ان ذلك مشروط بما اذا لم يمنع المدعى عليه من الخلف  
على السبب متعزاً بقوله قد يغرض الانسان ويقض ويوفى

وقد يغضب

وقد يغضب ويرد فانا لا احلف على السبب واذا كان كذلك فلما  
يخلف على السبب قولاً واحداً **الفصل السابع في التماس**  
هل يشترط نفوذ القضاء على المخالف علم القاضي بالخلاف في الحكم  
اختلفوا فيه ربح غير واحد انه ليس بشرط فينفذ على المخالف علم القاضي  
الخلاف في المسئلة ام لم يعلم واذا قضى المقلد على ظن انه مذهب  
بجسده آخر ممن اعتقد اجتهاده قالوا ينفذ وهل له نقض حكم نفسه  
فيه خلاف واما غيره فليس له نقضه واما اذا قضى مخالفاً لمذهب  
ناسياً فانه ينفذ عند الامام وان تعذر ذلك ففي نفاذه عنه  
روايتان وعندنا لا ينفذ مطلقاً في الصورتين وهو المفتى به ثم  
الاختلاف بين العلماء يكون في حكم نفسه وفي الحكم به في الطريق وقد  
يقع الاتفاق على كل منهما فتصير الاقسام سنة وهذه الاقسام بالنظر  
الى كل واحد منها على الافراد ولها تقسيم آخر من حيث التركيب  
والاجتماع وذلك ان الامور الثلاثة المذكورة قد تكون وفاقية  
في القضية الحكمية وقد تكون خلافية فلهذا قسمان وقد يكون الحكم  
نفسه خلافاً والاخر ان وفاقيتين وقد يكون الحكم به خلافاً و



والآخران وفاقيتين وقد تكون الطريق خلافتيه والآخران وفاقيتين  
وقد يكون الحكم وفاقيا والآخران خلافتين وكذا الكلام في المحكوم به  
وفي الطريق فتصير الاقسام ثمانية فبعض منها خلافتيه **فمثاله**  
**قول القاض** وقسم واحد من الثمانية وفاقيا فاما كون الحكم نفسه  
خلافا فمثاله قول القاض ثبت عندى اذا اراد به الحكم فان ذلك يكون  
حكما خلافا لثبوتية واما كون المحكوم به خلافا فيغنى عن البيان  
ومن احتج الى بيانه فلا ينبغي النظر الى هذه الاوراق واما كون  
الطريق خلافتيه فلكقيام البينة على الخط وكانت اهدوا ليمين  
فانها طريقان الى الحكم عند غير النفيية وكذا الشهادة بالسمع القاضى  
والشهادة في غير الاحور الستة وكذا الشهادة على الشهادة بدون  
الشهاد الاصول الفروع فان للنفيية يشترطون ذلك في اعتبارها  
بان يقول الاصيل للفرع اشهد على شهادتي بذلك والا فلا يقبل  
من الفرع الى غير ذلك من طرق الحكم **المختلف** فيها بين اهل **الاجتهاد**  
والقضاء والطريق اذا كانا وفاقيتين وكان المقضى به خلافا بعد  
الحكم على المخالف بلا خلافي وانما الكلام فيما اذا كان القضاء والظرف

خلافا

بينة  
وهو من اقسام البينة  
وهو من اقسام البينة  
وهو من اقسام البينة

خلافا قالوا القضاء المختلف فيه يحتاج في نفوذه على المخالف الى امضاء  
قاض آخر ادعنا الحكم بصحة واعتباره بحال المحكوم به اذا كان مختلفا  
فيه قبل الحكم وان الحكم يصير كالتحقق عليه من حيث نفوذه على المخالف  
فامضاء القاضى الثانى لذلك الحكم المختلف فيه واعتباره آياه ماضيا  
بمنزلة الحكم بصحة واما اذا حكم بصحة فهو اولى واظهر من النفوذ وهكذا  
في اصل السؤال يصير متققا عليه اذ هو بمنزلة الحكم بصحة ولو صرح القاضى  
الثانى بذلك كان اولى واظهر من النفوذ ومثاله قول القاضى ثبت  
عندى كذا اذا اراد به الحكم لا ينفذ على المخالف حتى ينفذه قاض آخر يري  
انه حكم او يحكم بصحة بطريقه ولكن الطريق لكون الحكم يصير حكوما به  
في حصولها صعوبة وان كانت ممكنة اذ به الجائز ان يتنازعا عند القاضى  
في ذلك بان يكون المحكوم به خلافا وقد حصل فيه الحكم بملك الصيغة  
المخصوصة الخلافتية فيتم افعالى قاض آخر على مذهب القاضى الاول  
فيمد على المدعى على الخصم بما حكم له به على ذلك الوجه فيقول المدعى لا يلز  
ذلك لان ما صدر من القاضى ليس بحكم فيقول المدعى بل هو حكم فيلزم  
للقاضى حينئذ ان يحكم بكونه حكما صحيحا نافذا بعد استيفاء ما لا بد منه

الحكم بالحق

مطابق قول القاضى عندى



في الحكم وفيه نظر اذ المفروض اتفاق القاضيين في المذهب فاذا توافقت  
 اليها الخصمان قضى بينهما بقض الدعوى وهو ذلك المدعى به وارتفع  
 الخلاف واني ضرورة تدعو الي القاض بصحة ذلك القضاء وقد عيّن من ان  
 يقضى في المسئلة بقضاء متفق عليه الا ان يكون الثاني موافقاً للقاء الاول  
 في القضاء وان هذه الصيغة من صيغ القضاء غير موافقة له في القضي به  
 حينئذ يصح له الحكم بصحة الحكم فاذا تقرر هذا فليتفرع عليه امر الطريق المختلف  
 فيها والكلام فيها كالكلام في القضاء من حيث احتياج القضاء  
 المستند اليها في العتور على المخالف الي امضاء قاض آخر من تلك الطريق  
 حتى ويقول بصحتها او الى الحكم بصحتها واعتبارها وكذا اذا كان كل  
 واحد من القضاء والطريق خلافاً وكذا اذا كان كل من الاطراف  
 الثلاثة خلافاً واذا كان الامر كما ذكر في صورة ما اذا كان الحكم وحده  
 خلافاً ففي الصورتين الباقيتين اولي واظهر واما اذا كان الحكم  
 خلافاً وكل من الحكم والطريق اليه وفاقياً فالحكم قطعاً نافذ على المخالف  
 من غير حاجة الي امضاء قاض آخر هكذا في اصل ذلك فان قيل هل  
 يجوز للقاضي الاول ان يحكم بصحة الصادر منه المختلف فيه او الطريق

الواقعة

الواقعة عنده المختلف فيها او يرضى ذلك ويكون هذا رافعاً للخلاف  
 في ذلك ولا يحتاج في نفوذه على المخالف الي قاض آخر ام ليس له ذلك  
 فالجواب انه لا يجوز له ذلك لانه غير ممكن شرعاً اذ القاض لا يقض لنفسه  
 بالاجماع واعتبار ذلك الحكم والطريق والحكم بامضاء لمفعل عنه  
 وحكم بصحة فعله فيكون لاغياً فلا بد في نفوذه على المخالف من  
 امضاء قاض آخر موافقة في المذهب واعتبارها لذلك والمالكية  
 يشبّهون بطريق الشهادة على الخط ويقول الموثق في التسجيل  
 ثبت ذلك عند القاضي بالطريق المذكور وحكم بصحة الثبوت  
 بطريق الشهادة على الخط وفيه ما هو ظاهر لانه اما ان يبره  
 ذلك الثبوت فهو فعله واما ان يبره كل ثبوت حصل بالطريق  
 المذكورة فالحكم لا يكون كلياً وانما يكون جزئياً وايضاً فهذا عام  
 ففعل نفسه من افرادة وان اراد حقيقة الثبوت مع قطع النظر  
 عن الافراد فهذا شئ لا يدرى هل تحت القضاء وهذا البحث متوقف  
 على اصولنا وقد يخرج صحة ذلك على اصولهم الا ان علمنا وانا  
 نقلوا الاجماع على ان القاضي لا يجوز له ان يقض لنفسه ولا لغيره

على القاضي لا يقض لنفسه ولا  
 عليها



والمالكية من لا يفعل ذلك ويرفع الحادثة الى قاض آخر ما لم يكن  
 في حكم صحة الطريق فيتم المطلوب على الوجه الوفاق وانما اورد  
 ذلك عن المالكية ليعلم ان القضاء والطريق المختلف فيه يحتاج  
 فيه الى الاعتبار والامضاء ثانيا وان هذا المعنى ليس هو مما انفرد  
 به الحنفية وعلى هذا اذا قضى القاضى الشافعي في حادثة بالشهادته  
 واليمين يحتاج في النفوذ على الحنفية الى قاض آخر شافعي يعتبر صحة  
 ذلك ويمضيه وكتب على سؤالي صورته ما معنى قول علماء وناوهمنا  
 شرط آخر لنفاذ القضاء وهو ان يصير الحكم حادثة المراد بالحكم ههنا  
 هو حكم المسئلة في حد ذاتها المذكور في المكتب الفقه الذي هو  
 مورد القضاء والمكسوم به والمراد به قضاء القاضى وما المراد بكونه  
 يصير حادثة فاجبت معنى هذا الشرط ان القضاء في حقوق العباد  
 لا بد فيه من الخضوع الشرعية فان قضى بدونها لم ينفذ كما اذا قامت  
 البينة لشخص كفى على آخر عند قاض ففرض بذلك الحق بتلك الجهة  
 بدون منازعة وخضوع شرعية وتداع بينهما لم ينفذ قضاؤه فيجب  
 صيرورته حادثة من باب تسمية الجزء باسم اذ الى اذنة عبارة عن

التداعي

هذا اذا اذنت  
 بغيره

لا بد فيه من الخضوع الشرعية

عن التداعي الذي هو الخضوع الشرعية وقامته للحجة وما يتبع ذلك وما  
 يترتب عليه وهو الحكم وهو الجزء الاعظم فيها والمطلوب الا هم منها  
 وعلى هذا فالمراد بالحكم في قول علماء اينا القضاء وان اريد بالحكم حكم  
 المسئلة الذي هو مورد القضاء فله ايضا وجه اذ لا بد في الحادثة منه  
 مثلا الحكم الشرعي في مسئلة الشفعة ثبوتها للجار ولا يصح القضاء  
 بذلك حتى يصير ذلك الحكم حادثة بان يقع فيه الخضوع والوجه الاول  
 اوجه وقد ظن بعضهم ان المراد بذلك ان القضاء بعد وقوعه لا ينفذ  
 حتى يصير حادثة بان يحصل النزاع عند قاض آخر يري صحته فينفذه حتى  
 ويمضيه وهو ظن قاسم اذ يلزم منه ان القضاء لا ينفذ حتى يتفق فيه  
 ذلك وهو خرق للاجماع الا ان يريد صاحب الظن بقوله ذلك القضاء  
 المختلف فيه فيصح ما ذكره على حدته الا ان ما ذكره علماء وناوهمنا وجهه ما ذكرناه  
 وقد نقلت فرقا عن المذهب صورته ادعى عليه بكذا الما انه اقر له به لا  
 يقبلها القاضى فلا تسمع هذا الذي عوي على الصحيح المفتى به فانكم  
 بعض علماء الشافعية من حيث الالوجه فعللته بما ذكرتمنا  
 من ان الاقرار اخبار لا بسبب للزوم المقر به على المقر والمفروض

ملكه فيما اذا ادعى شخص  
 بما اقر به



ان المدعى على وجوب المدعى به على المقر بالقرار فكانه قال اطالبه  
 بما لا سبب لوجوبه عليه او لزومه الاقراره وبهذا الكلام باطل وقد  
 صحح علماءنا انه اذا كان يعلم انه كاذب في اقراره لا يحل له تناول  
 المقر به فذكر الشافعي ان مذهبه ان سماع هذه الدعوى قولاً واحداً  
 في كلام طويل فراجعت منقول علماءنا فوجدت في المسئلة خلافاً  
 وان الصحيح المقتضى به انها لا تسري كما ذكرت وان الخلاف في المسئلة  
 انما جاز من الخلاف في اصلها وهو ان الاقرار هل هو باق في الشرع  
 على معناه الاخباري فلا يكون سبباً لانتقال ذمة المقر بما اقر به  
 وهو انشاء المعنى فيكون سبباً لذلك فمن جعله سبباً سوغ هذه  
 الدعوى ومن جعله باقياً على معناه الاصلح الاخباري لم يجوز  
 سماعها وعليه الجمهور وجميع المتأخرين وهو الصحيح المعمل به البين  
 الوجه وقد اطلب في تحقيقه المتأخرون ثم راجعت بعد ذلك  
 من اتفق به من علماء الشافعية في المسئلة فلم يوجد الفرع منقولاً  
 لهم الا ان كلمة ائمتهم اتفقت على ان الاقرار اخباري محض ولا قابل  
 عندهم بكونه انشأ في المعنى ولا سبباً للزوم المقر به على المقر فقلت  
 على هذا

فقلت على هذا ينبغي ان تكون هذه الدعوى مردودة عندكم قولاً  
 واحداً فان الخلاف عندنا انما جاء من الخلاف في الاصل المذكور فافر  
 على ذلك من راجعته ثم رأيت بعد ذلك في كلام الفري منكم ما يشهد  
 لذلك ثم ما يفعله بعض الموثقين ونظنه طريقاً الى الحكم ويقره بعض  
 القضاة عليه من قوله في الدعوى كل منكما يدعي ان الآخر جري بينه  
 وبين الآخر على ما نصق ونشرح في هذه المکتوب ولكل منكما بينة  
 تشهد له بما ادعاه فيقول الشاهد ان نعم او كذا يقول الشاهد  
 لنا بما تعلمونه فيؤدي الشهود شهادتهم عند القاضي بما تحلوه من  
 مضمون ذلك المکتوب ثم يستوفى القاضي من البينات في تلك  
 الدعوى ما لا بد في الحكم منه ثم يحكم فليس بشيء وليس ببداهة  
 فضلاً عن ان يوصف بصحة اوفسار وكذا الكلام فيما يترتب عليه  
 مما يستتبعه حكماً لا وجود له واذا رفعت الحادثة الى الخلفي فله ان  
 يقض بذهبه ولا يلتفت الى ذلك الحكم السابق وقد اتفق ائمة  
 الحنفية والشافعية على انه يشترط لصحة الحكم واعتباره في حقوق  
 العباد الدعوى الصحيحة المسموعة شرعاً وان لا بد في ذلك من

مذهبنا في الدعوى الصحيحة ان الحكم



الحظوة الشرعية وان اختلفوا في تفصيل ما وراء ذلك وما تحته  
 من البرقيات ولم يقل احد ان حكاية حال الشاهدين فيما صدر منهما  
 على سبيل التفصيل فضلاً عن الاجمال تداع ولا خصوصية ولو صدر  
 ذلك بلفظ ادعى هذا فيما شرح فيه الحال فكيف بما وقعت الاشارة  
 على سبيل الاجمال واين التداع برفعه القاضي بقضائه والحضام  
 الذي يقطعه الحاكم بحكمه وهل هذا الا من التهور والاقدام والتهاون  
 بالامور الشرعية والقضائية الحكيمية بل يبلغ من ذلك اذا حصلت  
 المسموعة بحسب الصورة وكان القاضي يعلم ان باطن الامر في  
 ذلك ليس كظاهره وانه لا تخاصم ولا تنازع في نفس الامر بين المتداعين  
 عيتين ليس له سماع الدعوى ولا يعتبر القضاء المرتب عليها ولا  
 يصح الاحتياط لحصول القضاء بمنزل ذلك اذا كان القاضي عالم  
 بحال هذه الدعوى واقا اذ لم يعلم عذره ونقد قضائه ولعمري  
 هذه الشئ عمت به البلوى وبلغت شهرة اعتباره عند الاعيان  
 الفاية القصوى ومن هذا الجنس قول الموثق للمتشاهدين  
 وعلما في ثبوت ذلك وطلب الحكم وسؤال الاستحاد وكل مسلم

فيقولان

فيقولان لم نعم نعم يحضر الموثق ورفيقه عند القاضي لاجل الثبوت  
 فينصبان وكيلين ويشهدان لهما بالتوكيل ثم تقع الدعوى  
 بينهما ويحكم القاضي فخذ التوكيل باطل على هذا الوجه والشهادة  
 لهما بالتوكيل عند القاضي بناء على ذلك التحمل باطله والقاضي ان علم  
 بذلك ففضاؤه باطل وان لم يعلم ففضاؤه صحيح ومن الناس  
 من يكتفي في تحمل الشهادة بالتوكيل بل يفتي بالتوكيل من غير ذكر وكيل  
 عام او خاص فيقول عند التحمل وكلما في الثبوت وطلب الحكم وسؤال  
 الاشهاد مقتضى اعل ذلك وهو يبلغ مما قبله والذين رآه بعض  
 المتأخرين انه اذا احتضن اولاً ثم صحح بان يقول مثلاً وكلت زيداً او  
 عمرواً وكل مسلم وفيه نظر لان الظاهر انه اخذه من مسئلة كتاب  
 القاضي الى القاضي فانهم قالوا القاضي في كتابه الى كل من يصل اليه  
 من قضاة المسلمين لا يصح فلو عيّن قاضياً اولاً باسمه ونسبه  
 ثم عيّن صحته والفرق بين مسئلة الكتاب ومثلها في الوكالة من  
 العقود الشرعية التي يعتد بتعيين المتعاقدين وتخصيصهما  
 وجود العقد الشرعي محقق سائر العقود بخلاف الكتاب فان لم

مطلق  
 كتاب القاضي الى القاضي



بعقد سرى واما المقصود منه العمل بمضمونه فيجوز ان يكتب الى كل من  
يصل اليه من قضاة المسلمين مع النعم لم يجوزوا ذلك بل اعتبروا نقد  
التعيين والتشخيص المكتوب اليه حتى ترفع الجلالة المطلقة  
ثم اذا قال المدعى انه كتب في مسطور عليه بكذا فهو بمنزلة قوله ادعى  
اقر بكذا فان لم يحلل فان التيب هو ذلك الاقرار وتلك الكتابة  
سمعت دعواه اذا ضم الى ذلك المطالبة كما تقدمت الاشارة اليه  
ثم لا يجوز ان يحلف انه ما كتب له عليه مسطورا وما اقر له به قولاً واحداً  
لان الكتابة حكائية حال الاقرار والصحيح انه ليس بسبب وقد علمت  
في الاسباب الشرعية المتفق على سببيتها وان الصحيح ان لا يحلف  
عليها فكيف الحال فيما سببته قول وجوب وكيف الحال فيما هو حكائية  
حال ذلك المعنى خطأ والمفنى بان القاضى اذا قال لم اقض وقال الشهود  
قضى كان القول قول القاضى والجلواز الذى يقف بين يدي القاضى <sup>يقال له</sup>  
النقيب وصاحب المجلس قال بعض الظرفاء من المشايخ ينبغي ان يكون  
سبب الادب يمنع الناس من رساء الادب فقد قيل والشراب  
يدفع وللقاضى الخضم وارداً عليه بما يليق به في مواضع منها ما تقدم ذكره  
من رساء

من رساء الادب في مجلس الحكم ومنها تروى الفريم باستماعه عن الحضور الى  
مجلس الحكم لا العذر اذا طلب وله ان يعاقبه ويستعين في ذلك بصن  
الشرطة واعوانه وينبغي ان لا يستعين بهم اذا كان الفريم فقيراً <sup>فمنه</sup>  
من اغرامه المال وهل للمدعى ان يطلب غرامه من السلطان او نائبه <sup>فالمجلس</sup>  
ان يطلبه منهم ابتداءً وهو تفصيل حسن وبه نفقة وينفقه على ذلك انه اذا  
حكام السياسة ابتداءً فغرامه مقدار ازيد اعل ما يأخذه رسول القاضى  
في العرف الزم الطالب المطلوب بتلك الزيادة وهم هنا فروع شتى  
بها هذا الفصل منها ان الحاكم يجوز عزله قبل ان يحكم بينهما ومنها ان المقتضى  
ان القاضى لا يقض بعلمه الا بما علمه في حال ولايته ومحلها فاما علمه بشئ  
قبل الولاية في غير محل الحكم لا يقض به ومنها ان كتاب القاضى الى القاضى  
انما يكون بنقل الشهادة لا بالحكم الا ان يكون الحاكم في وجه المدعى عليه <sup>فانما</sup>  
ومنها ان القاضى لا يقض في العقار الذى في غير ولايته وقيل له ذلك ومنها  
انهم قالوا قضا العدل العالم لا يتعقب ويحل حاله على السداد <sup>فانما</sup>  
قضا غيره وينبغي ان يعلم ان محل ذلك ما اذا لم يقع فيه حضرة عند  
آخر اما اذا تبين وجه فاده بطريقة فلتا الثاني نقضه ومنها



اذا باع بثمن حال ثم قال للمشتري رضى ان اخذ منك في كل جمعة كذا او في  
كل شهر او بعد سنة الى غير ذلك لا يكون تأجيلاً وكنت على سؤال حاصله قال لو  
اقرآن الباقي قبله من ثمن كذا وكذا درهما يقوم المقر له بقوله بذلك في كل  
كذا او آخر الاف ما بقي حسبما اتفقا على ذلك ثم اقر كل منهما انه لا  
على الآخر شيئاً قل ولاجل سوي الدين المذكور على حكمه فاجبت بهذا تأجيل  
لوجهين الاول ان توصيف الدين بما ذكر من المقر وتصديق المقر عليه  
دليل التأخير فدخل التوافق والتراضى هو التأجيل ومتعلق الرضى في  
الفرع السابق هو اخذ المال على ذلك الوجه ولا يلزم منه ان الدين  
اخر عن المديون حتى ثبت التأجيل فافترقا والثاني ان قوله  
لا يستحق عليه شيئاً سوى الدين المذكور على حكمه ظاهر اجداً في التأجيل  
انه لو استحق على الصفة الاولى كذب اليوم الاستثناء ومنها  
انه لو ابرأه ابراء مطلقاً او اقرانه لا يستحق عليه شيئاً ثم ظهر بعد  
ان المقر له كان قبل البراء او الاقرار مشغولاً للذمة بشئ من  
متروك اب المقر ولم يعلم المقر بذلك ولا يموت ابيه الا بعد الاقرار  
والبراء لم يكن له المطالبة بذلك ويعمل الاقرار والبراء على ولا يغير

المقر ذلك

المقر ذلك وقالوا لو وقع عقد الصلح بينهما وتسليم بدل الصلح وكتب  
الصك بذلك وبالاقرار بعدم الاستحقاق والبراء العالم ثم ظهر  
بعد ذلك فاد الصلح بطل الاقرار والبراء المرتب عليه فالواو الحيلة  
في عدم بطلانه بفاد الصلح ان يقول المقر ابرأه ابراءاً مستقلاً  
غير داخل تحت هذا الصلح او اقرانه لا يستحق عليه شيئاً اقراراً  
غير داخل تحت هذا الصلح والفرق ان البراء في الفرع الثاني مستنداً  
الى عقد ظاهر الصلح فيه بطل بطلانه بخلاف الاول ومنها ان الدين  
المحيط بالتركة مانع من نفوذ الاعتاق والايغاف والوصية بالمال  
والحجابه في سقوط العوض في رضى الموت باجازه المدائنين وكذا غنى  
من انتقال الملك الى الورثة فيمنع تصرفهم الا باجازه والوارث  
اذا قال تركت حق لا يبطل حقه وكذا اذا قال المرتهن تركت حق  
من حبس المرتهن يبطل حقه والفرق ان ملك لا يبطل بالترك والحق  
التي ليست بملك تبطل بالترك وعلى هذا فالترك في الشفعة بالار  
العد من ترك الاشهاد مع القدرة على التكوته فلان يبطل  
بصريح اللفظ او في قض دين غيره بغير اذنه خروج المال من ملك



الى ملك الدين ولا يدخل في ملك المدعيون فاذا زال السبب رجع الى  
 ملك من دفعه او لا الا ان من دفع عنه مثاله الشترى بثمن في الذمة فقط  
 الثمن عنه متبرع ثم تقايلا رجع الثمن الى ملك من قضاه متبرعا فلو  
 باع المدعيون ثم زال السبب رجع الى ملك الآخر ثم الى ملك الدين وكان للمدعي  
 تايبا عن الآخر في الدفع مستحقا عليه بدل المال المدفوع اذا وهب الدين  
 من الكفيل سقط عنهما ولو ابراه لم يسقط عن الاصيل وكذلك لو  
 المدين فورثه احداهما ومن هبته الدين من الكفيل نظر لانهم منعوا  
 هبة الدين من غير من عليه وقالوا في الكفالة انها ضم ذمة الذمة  
 في المطالبة لافي الدين والجواب ان اتحاد الذمتين في المطالبة بالدين  
 عده ان الدين في ذمة الكفيل بناء على انهما واحدة مع فوات المانع  
 في هبته من الاجنبي كبيع وقد قال البعض ان الضم في الدين لو  
 ابراه الدين الاصيل فردد الابراء صح الرد للمدين بعد ذلك الردية  
 وهل يصح الرد في حق الكفيل اختلفوا فيه وموت المدعيون بعد الابراء  
 قبل الرد والقبول قبول جارية في يد رجل ادعت انها حرة الاصل فاف  
 اقرارها بالرق وذواليدته من رقبها فاف اقرارها له به فالقول لها ويقض

بحريتها

بحريتها اقران لفلان بن فلان الفلاني قبله بكذا فجاء من له هذا الاسم  
 والنسب وادعى المال فقال المقر ادعت به غيرك عن هذا الاسم ونسبه  
 صدق قضاء بملاف ما اذا ادعى عليه وجاء بكتاب القاض وفيه اسم  
 ونسبه فقال لست بصاحب هذا الاسم وفي الناس من السمة ونسبه  
 كذلك غير من حيث لا يكون القول قوله ويقال له اقم البينة بذلك  
 والا الزمناك المال اذا جاءت الفرقة من قبلها عاد لكل المهر الى ملكه  
 المبشر ولو طلقها قبل الدخول عاد نصف المهر الى المتبرع لا الى الزوج  
 الدار المستأجرة نكاحا اذا انقضت فاعيدت لا تنقح الاجارة  
 وتسليم المستأجر ثابنا ولا خيار له ويسقط من الاجارة بحسب ما  
 فات من الانتفاع في المدة والتفينة اذا انقضت وصارت الوفا  
 في مدة الاجارة ثم اعيدت لا يجبر المستأجر على التسليم والفرق بقاء  
 الاسم في الدار دون التفينة اذا اشترى جالا الى ملكة ثم اشترى الى  
 جالا فهو عند تنقح به الاجارة ولو اشترى جلا ثم بدله ان يذهب  
 على غيل فليس ذلك بغير السلطان اذا جعل مملوكه اميرا على بلد  
 وجعل له ان يقبل القضاء فلو قل قاضيا صح ولو قضى ذلك الامر لم يصح

مطلق اذا قال لست بصاحب  
 هذا الاسم

مطلق اذا جاءت الفرقة من جهة  
 المرأة

مطلق الدار المستأجرة اذا فويت

مطلق التفينة اذا انقضت

مطلق اذا اشترى جلا ثالثة

مطلق مملوك امير على بلد  
 ولا قاضيا



فَقَاوُهُ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ هَذَا آخِرُ مَا أَرَدْنَا بَيَانَهُ مِنَ الْأَقْضِيَةِ  
 الْحَكِيمَةِ وَأَقَامَا أَوْرَدْنَاهُ مِنَ الْفُرُوعِ فِي هَذَا الْفَصْلِ فَأَتَمَّاهُ عَلَى سَبِيلِ <sup>سُطْرٍ</sup> <sup>الْإِسْطِ</sup>  
 تَكْثِيرِ السُّوَادِ وَالْأَدَايِ إِلَى ذَلِكَ فَضِلَ الْبَيَاضُ • وَاللَّهُ الْمُوَفِّقُ لِلضَّرَاجِعِ

وَالِيهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبُ • وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الْوَهَّابِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَاصْفَى

إِلَى يَوْمِ الْحَشْرِ وَالْجُودِ • نَمَتْ الْكِتَابُ

الرَّسَالَةِ • فِي عَالَمِ ذِي الْقَعْدَةِ •

مِنْ شَهْرِ رَجَبِ الثَّانِي

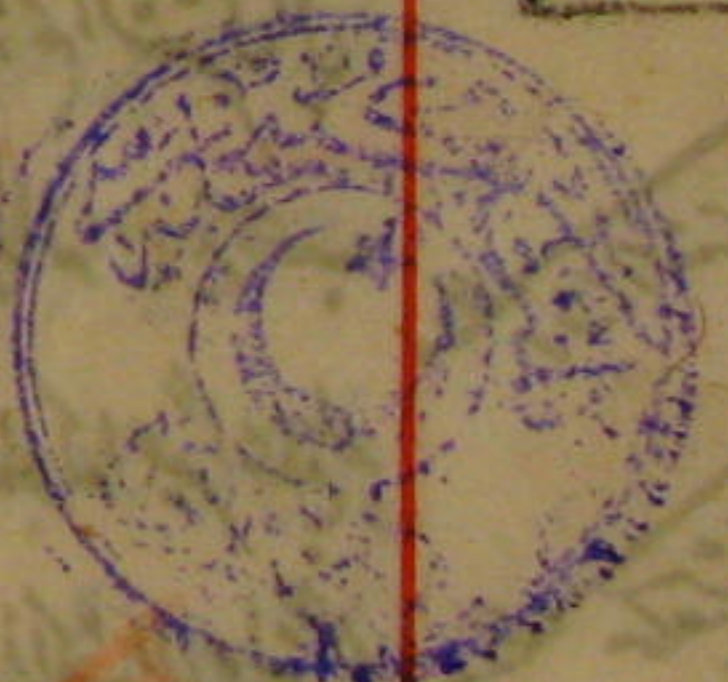
وَسَبْعِينَ وَالف

مِنْ هِجْرَةٍ مِنْ

لِلْبَقَرَةِ

الْشَّامِ

ق



Suleymaniyeye Kütüphanesi	
WISN	AMCA ZADE
Yeni	HÜSEYİN PASA
Esik Kapı No	191